



العنف المنزلي ضد النساء في العراق لسنة ٢٠١١

أعداد

فراس معين عبد الرضا / م. رئيس إحصائيين

مشكلة الدراسة :

بدأ وضع النساء في العراق بالتدهور منذ الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وفي أوائل التسعينيات نفذت بعض الاحكام الرئيسية في الدستور والتي كان لها تأثير ضار على حريات المرأة في الواقع فقد انتهك مجلس قيادة الثورة السابق في سنة ١٩٧٠ طبقاً للمادة ١١١ من القانون الجنائي الجديد الذي ينص على تخفيف الاحكام في الحالات التي يكون فيها الرجل قد ارتكب جريمة قتل امراه للدفاع عن شرف العائلة (جرائم الشرف) وعند زواج امراه من اجنبي تحرم من حقوقها من الميراث ,ويعد هذا عنف بحق المرأة لسلبها ابسط حقوقها ,(ناجي صادق العلي, ٢٠٠٨).

أدت الحرب العراقية للكويت عام ١٩٩٠-١٩٩١ وحرب الخليج التالية إلى أكثر من عقد من العقوبات الاقتصادية والعزلة السياسية. لقد حرم العراقيون - وخاصة النساء منهم - من احتياجاتهم الأساسية. (شبكة المستقبل الديمقراطي العراقي).

وبالتالي ، فإن النساء والفتيات في العراق أكثر عرضة لخطر الوقوع ضحايا للعنف بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة ، في عام ٢٠٠٣. ولم يجلب الغزو معه المزيد من الاحترام أو الحماية. حقوق المرأة .

وهناك قضية اخرى أخرى تثير مشكلة العنف المنزلي ضد المرأة بموجب القانون على النحو المذكور في قانون العقوبات "المادة ٤١" الذي يجيز العنف المنزلي عن طريق السماح للأزواج "بمعاقبة" زوجاتهم "في حدود معينة ينص عليها القانون أو العرف". لا توجد تفاصيل محددة حول ما هو المقصود بـ "حدود معينة". وبالتالي ، فإن التقليد غالباً ما يستخدم لتبرير الأعمال العنيفة ضد النساء التي تهدف إلى إظهار المسار الذي يجب عليه اتباعه في الحياة.

١,٣ أهمية الدراسة

اوجدت احدث دراسة لمنظمة الصحة العالمية مع كلية لندن للصحة العامة ومجلس البحوث الطبية ، استناداً إلى البيانات الموجودة من أكثر من ٨٠ دولة ، أن ٣٥٪ من النساء على مستوى العالم قد تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو اللفظي بين الزوجين. معظم هذا العنف هو عنف الشريك الحميم. في جميع أنحاء العالم ، تعرض حوالي ثلث النساء (٣٠٪) من جميع النساء اللواتي يعشن في علاقة للعنف الجسدي و / أو الجنسي من قبل شريكهن الحميم ، وفي بعض المناطق ، كان هذا أعلى بكثير. وعلى الصعيد العالمي ، فإن ٣٨ في المائة من جميع جرائم قتل النساء ترتكب بواسطة شركاء حميمين (منظمة الصحة العالمية ، ٢٠١٣).

لا تجرم القوانين في العراق جميع أشكال العنف ضد المرأة. ووفقاً لقانون العقوبات العراقي ، فإن الرجل الذي يعتصب امرأة أو فتاة يفلت من العقاب إذا ما قام بالزواج منها .

وهناك أسباب أخرى للإفلات من العقاب وعدم الإبلاغ ، وهي أن العديد من النساء لا يتقن في نظام العدالة الجنائية. فقط ٢,٨ في المائة من النساء يقولون إنهن يردن الإبلاغ عن العنف إلى الشرطة. الأسباب وراء ذلك ، أن النساء يخافون من الإضرار بسمعتهم أو لأنهم يعتقدون أن الشرطة غير قادرة على حل الوضع .

هيومن رايتس ووتش ، ٢٠١١ ؛ يشير إلى ثقافة المجتمع العراقي بإلقاء اللوم على ضحية العنف بدلاً من مرتكب الجريمة ، حيث يعتقد العديد من المسؤولين في نظام العدالة الجنائية أن العنف المنزلي لا يشكل جريمة حقيقية ومقبول اجتماعياً. حتى عندما يتم الإبلاغ عن الحالات ، من النادر جداً أن يتم القبض على الأشخاص ومحاکمتهم.

يشكل العنف ضد النساء والفتيات في العراق مشكلة متطرفة ومزمنة ، وغالباً ما يحدث في المنزل ، على أيدي الأزواج والآباء والأشقاء والأبناء وأعضاء الأسرة الممتدة. أكثر من واحد من كل خمس نساء (٢١٪) في العراق ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة عانوا من العنف الجسدي من قبل زوجهم. وقد عانى واحد من كل ثلاثة (٣٣٪) من الإساءة النفسية (صندوق الأمم المتحدة للسكان / صندوق حقوق الإنسان / مكتب الإحصاءات الإقليمية ، ٢٠٠٩). وتقيد الغالبية العظمى من النساء المتزوجات (٨٣٪) أنهن تعرضن "لسلوك السيطرة" من قبل أزواجهن ، وهو ما يتضمن الإصرار على معرفة مكانهن في جميع الأوقات.

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة من أعلى النسب المئوية للنساء المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة في العراق المعرضات للعنف من قبل شركائهن الحميمين ، حيث أفادت ٤٤,٥ في المائة من النساء المتزوجات أنهن تعرضن للعنف النفسي (الإذلال والتهديد والسيطرة على سلوكها) من قبل أزواجهن في ال ١٢ شهرا الماضية، وهو أعلى من المستوى العالمي (٣٣ ٪)

١,٤ اهداف الدراسة

من اهم اهداف هذه الدراسة هو معرفة مدى انتشار العنف المنزلي في العراق ,ومن هذه الاهداف :

- فهم أسبابه الجذرية .
- تحليل انتشار العنف المنزلي ضد المرأة .
- دراسة العلاقة بين أنواع العنف والخصائص الديموغرافية والاجتماعية الاقتصادية .
- مواقف النساء تجاه العنف .

١,٥ مصادر البيانات

تعتمد الدراسة بشكل رئيسي على بيانات (المسح الاجتماعي والصحي المتكامل للنساء العراقيات, ٢٠١١)

وقد شملت جميع محافظات العراق ١٨ محافظة بما في ذلك ٣ محافظات في إقليم كردستان. هذا المسح هو المسح الأول الذي يعالج قضايا المرأة على أساس نهج دورة الحياة (مرحلة المراهقة ، الإنجابية ، بعد المراحل الإنجابية وكبار السن) من التمكين ، الصحة ، الصحة الإنجابية ، والعنف ضد المرأة والأبعاد الاجتماعية والصحية الأخرى ذات الصلة لإنشاء نظام شامل قاعدة بيانات حول قضايا المرأة ، وإشراك نماذج جديدة حول المراهقات ونموذج عن معرفة الإنسان وتصوره وسلوكه فيما يتعلق بقضايا المرأة .

الهدف الاساسي هو توفير مجموعة بيانات دقيقة ومفصلة عن المرأة العراقية ، حيث أجرت مقابلة مع عينة تمثيلية على المستوى الوطني (١٠٥٢٣) عائلة ، وكان معدل الاستجابة ٩٩,٧ ٪ ، و (١٠٠٩٧) من النساء المتزوجات أو المتزوجات من قبل ١٥-٤٩ ، كان معدل الاستجابة ٩٩,٤ ٪ ، و (٤٨١١) من النساء العازبات من العمر (١٥-٥٤) ، وكان معدل الاستجابة ٩٢,٥ ٪ ، و (٢٥٥٦) امرأة في ٥٥ سنة وأكثر ، وكان معدل الاستجابة ٩٥,٧ ٪ ، يعد هذا المسح أعمق من البحث الكلاسيكي عن الدور الإنجابي ، فإنه يلقي الضوء على جميع مراحل الحياة ودرس جميع الأبعاد الصحية والاجتماعية ذات الصلة ، والتي لم تجمع البيانات في التفاصيل المتعلقة بكل موضوع. هناك أيضاً ثقافة الصمت التي تحيط بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ، مما يجعل جمع البيانات حول هذا الموضوع الحساس أمراً صعباً بوجه خاص. حتى النساء اللاتي يردن التحدث عن تجاربهن في العنف المنزلي قد يجدن صعوبة في ذلك. إن الإبلاغ عن العنف ، لا سيما في المنازل التي قد يكون الجاني فيها حاضراً وقت المقابلة ، ينطوي على مخاطر المزيد من العنف. كما أن البحث يركز على خصائص الزوج من العمل و التعليم .